

كلثم الغانم

تمكين المرأة في عملية صنع القرار السياسي والمجتمعي

- إشكاليات مرتبطة بتمكين المرأة بشكل عام :
 - المساواة في الفرص.
 - المساواة في النتائج.
 - المساواة في التطوير.
- قضية الجندر يجب إن تكون الإطار العام لتحقيق ذلك من خلال نسق فكري وعملي مترابط وواضح .

- مطالبات حقوقية في مجال التمكين السياسي للمرأة القطرية والعربية بشكل عام
- المحافظة على المنجزات التي تحققت في مجال المساواة الدستورية مجال المشاركة المجتمعية.
- معالجة المعوقات والإشكاليات التي تواجه تفعيل هذه الحقوق.
- دعم وتطوير الدور الذي يمكن أن تسهم المرأة به في التنمية المستدامة وفي تطوير واقعها.

الواقع الحالي للمرأة القطرية في مجال التمكين السياسي

١ . حقوق المواطنة

منحت المرأة حقوق المواطنة كاملة مثلها مثل الرجل في الدستور الجديد الذي وافق عليه المجتمع بنسبة ٩٦٪ في عام ٢٠٠٣ .

- في مجال الحقوق السياسية
 - كفل الدستور القطري حقوقا سياسية للمرأة متساوية مع الرجل.
 - القانون الانتخابي لغرفة تجارة وصناعة قطر.
 - حق المشاركة في انتخابات في المجلس البلدي المركزي كناخبة ومرشحة.
 - حق الترشيح والانتخاب في المجلس التشريعي القادم.
 - ينطبق عليها قانون حرية التعبير والنشر ..
 - وغير ذلك من الحقوق السياسية والمدنية.

٢ . مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية

- يشير تحليل الواقع إلى أن المرأة بدأت ملامح مرحلة جديدة من تمكين المرأة من المشاركة المجتمعية والمشاركة السياسية بالذات بصدر القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨ بتنظيم المجلس البلدي المركزي، والمرسوم رقم (١٧) لسنة ١٩٩٨ بنظام انتخاب المجلس البلدي المركزي، الذي أكد على حق المرأة في المشاركة ترشيحا وإنتخابا، وبالفعل شاركت المرأة في إنتخابات الدورة الأولى للمجلس البلدي المركزي في دولة قطر بتاريخ ٨ مارس ١٩٩٩ .

- كانت نسبة مشاركة المرأة القطرية في انتخابات الدورة الأولى (٤٥٪) وترشحت ٦ نساء للفوز بعضوية المجلس ولم تنجح أي منهن ، وأرجعت الأسباب إلى أن المجتمع كان حديث عهد بالعملية الديمقراطية وبمشاركة المرأة .

- الدورة الثانية في عام ٢٠٠٣ لم تكن مشاركة المرأة كمرشحة عند المستوى المطلوب وبما يتناسب وحجمها ودورها في الحياة الإجتماعية حيث لم تترشح سوى سيدة واحدة للمشاركة للفوز بعضوية المجلس وقد فازت بالتزكية .

بيانات تفصيلية حول مشاركة المرأة القطرية في انتخابات المجلس البلدي :

الدورة الأولى ١٩٩٩

عدد الناخبين ١٣٦٥٦ الف ناخب وناخبة
نسبة مشاركة المرأة كناخبة ٤٥٪
شارك ٢٢٧ مرشح ومرشحة
عدد المرشحات ٦، لم تفز أي واحدة منهن

الدورة الثانية ٢٠٠٢

عدد الناخبين ٢٤٢١٨ الف ناخب وناخبة
نسبة مشاركة المرأة كناخبة ---٪
شارك ٨٤ مرشح
ترشحت سيدة واحدة فازت بالتزكية

الدورة الثالثة ٢٠٠٧

عدد الناخبين ١٣٦٥٦ الف ناخب وناخبة
نسبة مشاركة المرأة كناخبة ٤٦,٦٪
شارك ١١٨ مرشح

عدد المرشحات ٣

فازت واحدة بنسبة ٩٦٪ من أصوات دائرتها الانتخابية وهي نفس السيدة التي فازت في الدورة الثانية بالتزكية
وهذا يشير إلى قدرتها على كسب ثقة الناخبين في الدائرة الانتخابية التي مثلتها

التحديات

- هناك جملة من التحديات التي تعيق المرأة من توسيع نطاق مشاركتها، منها:
- منظومة ثقافية لا تحفز المرأة على المشاركة السياسية وتولي الأدوار القيادية في الحياة العامة.
- المرأة ذاتها : هناك فئات كثيرة من النساء غير مقتنعات بتفعيل المشاركة السياسية.
- هناك العديد من المعوقات الأخرى، مثل :
- عجز الوسائل الإعلامية عن أداء دور تنموي أو تغييري بالنسبة للقيم التي تؤثر في مشاركة المرأة بل إنها تؤدي في اغلب الأحيان دورا معاكسا .
- تأثير البنية القبلية على المواقف والخيارات السياسية .
- عدم الوعي بالحقوق السياسية وحقوق المواطنة .
- عدم استقلالية المواقف السياسية للمرأة.
- ما زالت المرأة محجمة عن ممارسة دورها في مؤسسات المجتمع المدني .

الفرص :

- دور المجتمع في تمكين المرأة من المشاركة السياسية
- لكي تكون التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة أو أي قضية أخرى قابلة للتنفيذ لابد أن تصاحبها تغييرات في البناء الاجتماعي.
- تحفيز القيادات النسائية .
- تحتاج قضايا تمكين المرأة سياسيا مشروعا قائما بذاته يدرس مشكلاتها ويحدد احتياجاتها وصولا إلى وضع إستراتيجية متكاملة لإنجاحها.

ثانيا: المرأة والمناصب القيادية

بلغت نسبة النساء بين المرشعين وكبار المسؤولين والمديرين ٨,١٣٪ فقط من المجموع الكلي لهذه الفئة من القطريين وذلك حسب التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤.

بعد ٤٠ سنة من دخول المرأة القطرية مجال العمل ، لم تحصل إلا على حصة قليلة جدا من المناصب القيادية مقارنة مع الرجل .

مع ذلك هناك تقدم ونمو في شغل المناصب القيادية من قبل نساء خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

تشخيص الواقع :

- لا تزال مشاركة المرأة في عملية صنع القرار واضحة تقليديا وتاريخيا في مجال التعليم والصحة.
- مشاركة المرأة لا تزال محدودة و بطيئة في قطاعات العمل الحكومية الجديدة التي تعكس توجهات الدولة التنموية ، رغم كون المرأة القطرية تتميز بارتفاع مستواها التعليمي.
- لا تزال مشاركة المرأة في المناصب القيادية في القطاعين الخاص والمختلط محدودة.
- لازالت المرأة بعيدة عن ممارسة أي دور قيادي في مجالات الشركات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية بشكل عام، وكذلك في قطاع المال والبنوك.
- أما في المنظمات غير الحكومية فإن أدوارها القيادية لم تظهر إلا في المنظمات المدعومة من الدولة.
- ما زالت مشاركة المرأة في المناصب القيادية غير مرتبطة بحركة التطور الاجتماعي.

التحديات :

- تأثير الصورة النمطية التي تقلل من إمكانيات المرأة في تولي المناصب القيادية.
- الإعباء والأدوار التي تمارسها المرأة في العمل والمنزل تسهم في عزوف المرأة نفسها عن تولي المرأة للمناصب القيادية.
- تأثر قرارات التعيين والترقية بالمواقف والرموز الثقافية المسبقة حول المرأة وأدوارها.

الفرص :

تعزير أدوار المرأة القيادية

- يجب الاهتمام بتوفير الآليات التي تسهم في تمكين المرأة من تولي المناصب القيادية ،خصوصاً أن الشواهد المستقبلية تشير إلى نمو كبير في عدد المتعلمات والمؤهلات، الأمر الذي يؤهلن لممارسة أدوار

هامة في المجتمع.

- المساواة في فرص الترقية، وعدم جعلها تخضع لأهواء المديرين وتوجهاتهم نحو المرأة.
- السعي إلى إدماج المرأة في مجالس إدارات المؤسسات والشركات الكبرى.
- توفير دورات تدريبية للمرأة في مجال المهارات القيادية.
- اكتشاف الطاقات النسائية الصالحة لممارسة الأدوار القيادية والمؤهلة تأهيلا جيدا حسب المجالات المختلفة.

التحليل الكمي للواقع

النسبة %	الوضع الحالي	المتغير	ت
100%	1. نسبة حصول المرأة على حقوقها السياسية كاملة	المرأة والمشاركة السياسية	-1
45%	2. نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات من مجموع المشاركين في الاقتراع		
2.5%	3. نسبة مشاركة المرأة كمرشحة من مجموع المرشحين		
1	4. نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في المجلس البلدي		
13.3%	5. نسبة المناصب القيادية التي تتولاها النساء	المرأة والمناصب القيادية	-2
1	6. نسبة النساء اللاتي يحملن حقائب وزارية تنفيذية		
2	7. عدد النساء اللاتي في مرتبة وزير		
---	8. نسبة رؤساء هيئات حكومية		
0	9. نسبة من في رتبة وكيل وزارة		
غ/م	10. نسبة مشاركة المرأة في عضوية مجالس إدارة مؤسسات القطاع الخاص		
1%	11. نسبة مشاركة المرأة في مجلس إدارة غرفة صناعة وتجارة قطر	المرأة ومنظمات المجتمع المدني	-3
غ/م	12. نسبة مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني		
	13. عدد رؤساء مجالس إدارة المنظمات المجتمع من النساء		

Gaps Analysis

تحليل الفجوات

ت	الأهداف الإستراتيجية (Goals)	الأهداف المرحلية Objectives	نتائج تحليل الواقع	الفجوة
1	تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية بجميع أشكالها	أن تبلغ نسبة المسجلات في قوائم الناخبين 100% من نسبة القطريات اللاتي يحقن لهن الإقتراع	غير متوفر	غير متوفر
		أن تبلغ نسبة المقترعات من النساء في انتخابات مجلس الشورى القادمة والمجلس البلدي المركزي الرابعة 70% من عدد الناخبات المسجلات	بلغت نسبة المقترعات من عدد الناخبات في الدورة الثالثة لانتخابات المجلس البلدي 45% مقارنة ب 50% من الرجال	يتعين تمكين 25% من الناخبات من ممارسة حقهن في الإقتراع
		أن تبلغ نسبة مشاركة النساء كمرشحات في انتخابات مجلس الشورى القادمة وانتخابات الدورة الرابعة للمجلس البلدي 30% من عدد المرشحين	3 مرشحات فقط في انتخابات الدورة الثالثة للمجلس البلدي مقابل 118 مرشح	
		2. أن تبلغ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء 20% من عدد مقاعد مجلس الشورى والمجلس البلدي	النسبة الحالية لا تزيد عن مقعد واحد أي 2.5%	يتعين تمكين المرأة من الفوز بعدد مقاعد تصل الى 20% من مجموع المقاعد في هذه المجالس خلال 5 سنوات القادمة
		رفع وعي المجتمع والمرأة نفسها بأهمية المشاركة السياسية للمرأة	هناك قيم اجتماعية تحد من فرص المرأة من المشاركة الفعالة في الحياة	تغيير المفاهيم المرتبطة بالأدوار التي يمكن المرأة أن تشارك بها.

	السياسية			
	سيده واحدة في عضوية مجلس الإدارة حالياً	رفع نسبة النساء في مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة قطر الى 20%	تعزيز مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني	
		1. رفع مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني		
يتعين رفع مشاركة المرأة بنسبة 20% خلال فترة 5 سنوات القادمة	حصة المرأة من مقاعد هذه المؤسسات ضئيل	2. رفع حصة النساء رئاسة مؤسسات المجتمع المدني الى 20%		
	حصة المرأة من مقاعد هذه المؤسسات ضئيل	رفع حصة النساء في عضوية مجالس ادارة مؤسسات المجتمع المدني الى 40%		
عدم توفر آليات لحدوث التشبيك	ضعف التشبيك والتواصل بين الناشطين	التشبيك بين الناشطات والناشطين في مجال حقوق المرأة	دعم تأسيس منظمات وجمعيات تعنى بحقوق المرأة	
توفير برامج توعية وبناء قدرات	لا توجد برامج للتوعية وبناء قدرات الراغبين في تأسيس الجمعيات والجهل بالإجراءات المطلوبة	برامج دعم مؤسسي لتأسيس منظمات وجمعيات أهلية		